

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

73% من منتجي النفط يدعمون تجميد الإنتاج

دبي - رويترز: قالت وزارة الطاقة القطرية إن قطر دعت جميع الدول الأعضاء في أوبك وكبار منتجي النفط خارج المنظمة لحضور محادثات في الدوحة في 17 أبريل من أجل التوصل لاتفاق لتجميد الإنتاج عند مستويات يناير، بهدف دعم سوق النفط العالمية. وقالت الوزارة في رسالة الدعوة إن الحاجة لاستعادة التوازن إلى السوق والانتعاش إلى الاقتصاد العالمي باتت أمرا ملحا. وكانت الوزارة قالت في بيان إن حوالي 15 منتجا من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك - يساهمون بحوالي 73% في الإنتاج العالمي من النفط - يدعمون هذه المبادرة.

القطاع تمكن من عبور 2015 بنتائج جيدة لكن مؤشرات الربع الرابع غير مطمئنة

أفضل أرباح سنوية للبنوك منذ بداية الأزمة.. فهل تستمر في 2016؟



8% نمو سنوي

لأرباح القطاع

بـ 2015

مسجلة 714

مليون دينار

إيرادات

التشغيل تنمو

6% إلى 2,4

مليار دينار

الأثمان ينمو 7%

ليصل إلى 41

مليار دينار

المحلل المالي

بالرغم من ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان بنسبة 8,8% خلال عام 2015 لتسجل 657 مليون دينار، إلا أن البنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية حققت نموا متوسطا في نتائجها المالية عن عام 2015 مدفوعة بارتفاع هامش صافي الفائدة للقطاع ونمو الإيرادات نتيجة النمو الجيد في سوق الائتمان المحلي وتحسن جودة محفظة القروض. وقد حقق قطاع البنوك الكويتية المدرجة نموا سنويا في صافي أرباحه المجمعة لعام 2015 بلغت نسبته 8,1% لتسجل أرباح القطاع 714,7 مليون دينار بالمقارنة مع 661,3 مليون دينار خلال عام 2014. وقد جاء هذا النمو مدفوعا بنمو صافي إيرادات التشغيل للقطاع المصرفي بنسبة 6% لتسجل 2,45 مليار دينار خلال عام 2015 نتيجة النمو الجيد في المحفظة الائتمانية للبنوك المدرجة بنسبة 7,2%، حيث بلغت المحفظة الائتمانية الإجمالية للقطاع نحو 41,2 مليار دينار (136 مليار دولار)، كما في 31 ديسمبر 2015. وتعتبر النتائج المالية لعام 2015 النتائج السنوية الأفضل على الإطلاق للقطاع بعد 7 سنوات من الأزمة المالية في نهاية عام 2008 وبالتالي استطاعت البنوك في 8 سنوات (2008-2015) مضاعفة أرباحها بنسبة 130% عن أرباح عام 2008 التي بلغت 310 ملايين دينار. وقد حققت البنوك الكويتية المدرجة صافي أرباح إجمالية في 8 سنوات بلغت 4,3 مليارات دينار. وعلى عكس النتائج السنوية للقطاع، كانت نتائج الربع الأخير من عام 2015 دون التوقعات وضعيفة حيث سجلت أرباح الربع الأخير نحو 160,6 مليون دينار وبانخفاض نسبته 12% عن الربع الثالث من عام 2015 و5,7% عن الربع الرابع من عام 2014، وذلك نتيجة ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان التي بلغت 244,6 مليون دينار للربع الأخير بالمقارنة مع مخصصات قيمتها 134 مليون دينار خلال الربع الثالث 2015 والربع الأخير من عام 2014، على التوالي. وبالرغم من التحسن في صافي الأرباح خلال عام 2015، إلا أن المؤشر الرئيسي لربحية القطاع بالنسبة للمستثمرين الذي يتمثل بالعائد على معدل حقوق المساهمين (ROAE) لا يزال متواضعا للقطاع عند 9,1%. ويظهر ذلك أن عوامل عدة بدأت تضغط على القطاع مثل تأثير انخفاض أسعار النفط والعجز المالي لموازنة الكويت إضافة إلى ضعف نمو الاقتصاد المحلي، وستكون مؤشرات الربع الأول مهمة لمعرفة كيف سيكون حال البنوك في نهاية السنة الحالية.

البنوك تضاعف

أرباحها 130%

مقارنة مع أرباح

سنة الأزمة

2008

نتائج الربع

الربع ضعيفة

ودون التوقعات

منخفضة 6%

عن 2014

المخصصات

تقفز 82%

في الربع الرابع

مقارنة مع الربع

الثالث

رغم كل

المؤشرات

الجيدة..

عائد حقوق

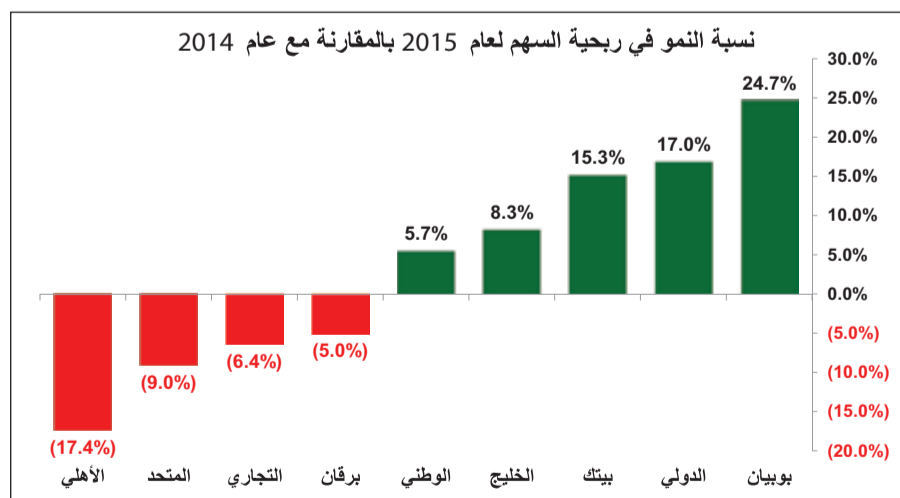
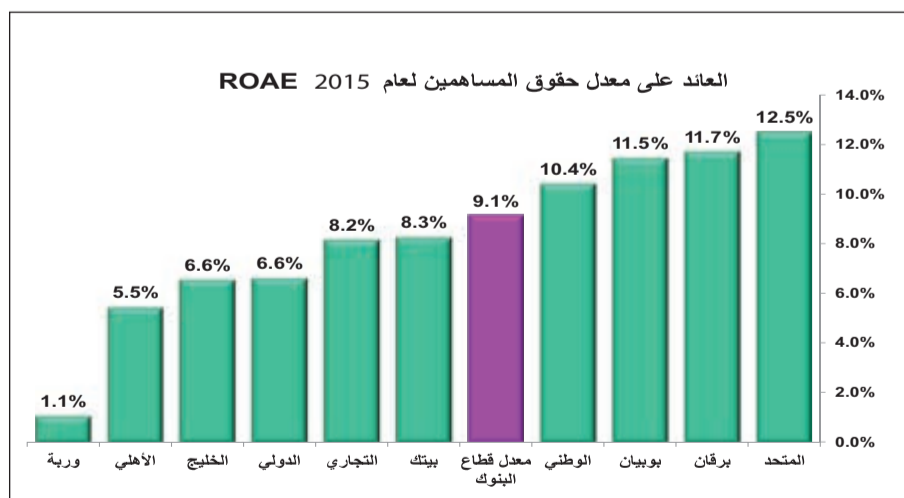
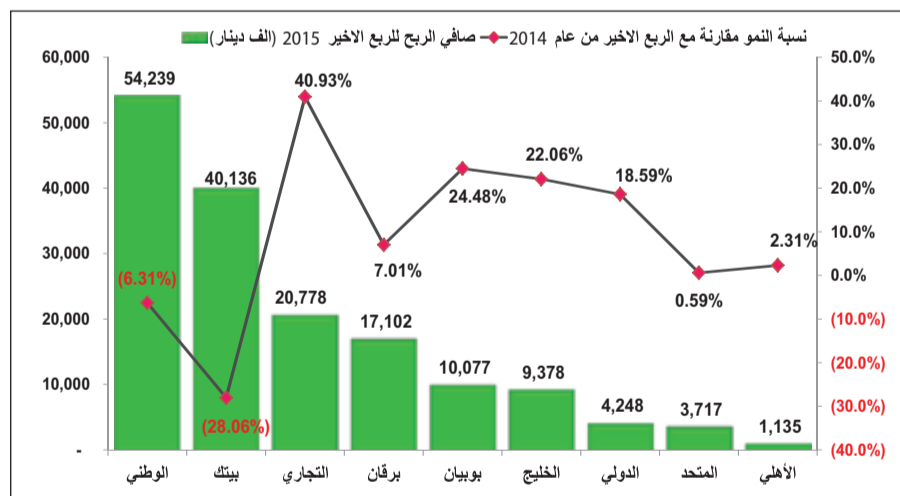
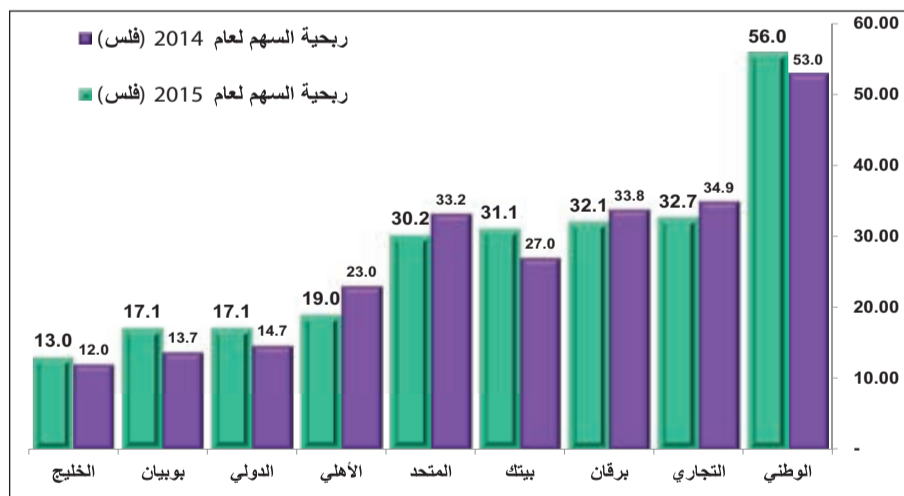
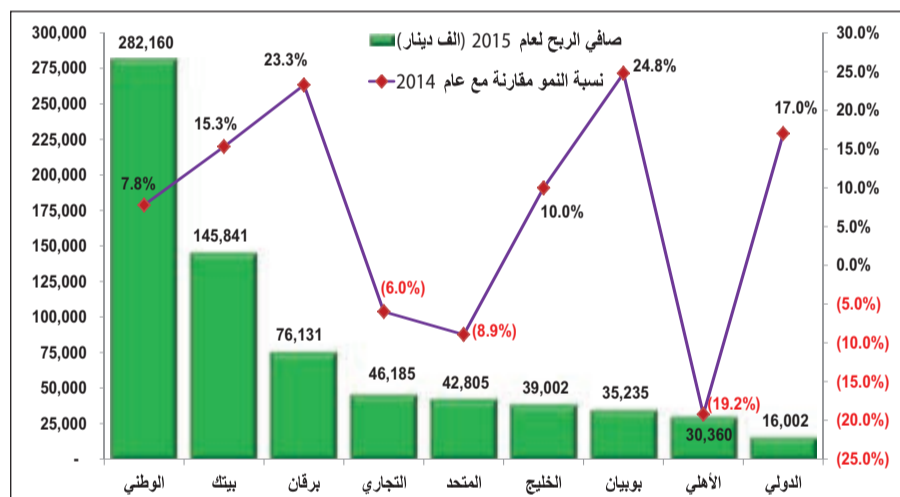
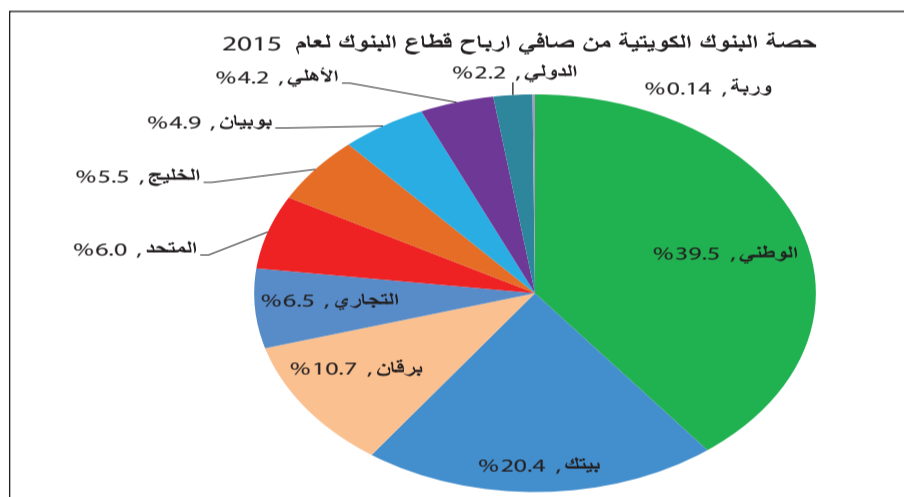
المساهمين

متواضع

عند 9%

بنك الكويت الوطني:

بالرغم من ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان خلال عام 2015 بنسبة 12% إلى 164,4 مليون دينار (الأعلى تاريخيا)، استمر بنك الكويت الوطني في تحقيق أعلى الأرباح بين البنوك خلال عام 2015، حيث بلغت 282,2 مليون دينار (ربحية السهم 56 فلسا) وينمو نسبته 7,8% عن عام 2014 نتيجة الارتفاع في صافي إيرادات التشغيل للبنك بنسبة 10% لتسجل 729 مليون دينار والتي بدورها تحقق جزءا من النمو فيها نتيجة بيع حصة 30% في البنك الدولي القطري بمبلغ 157,9 مليون دينار وتحقيق أرباح استثمار بلغت 27,92 مليون دينار وارتفاع صافي إيرادات القوائد بنسبة 13% لتسجل 530 مليون دينار. وشكلت صافي أرباح «الوطني» 39,5% من أرباح القطاع المصرفي الكويتي لعام 2015. أما خلال الربع الأخير من عام 2015، فقد حقق «الوطني» صافي ربح قدره 54,2 مليون دينار بانخفاض نسبته 16% عن الربع الثالث من العام نفسه وبانخفاض



لتسجل المخصصات نحو 67 مليون دينار خلال عام 2015.

بنك بوبيان:

كان الأعلى نموا في صافي أرباحه حيث ارتفعت بنسبة 25% لتسجل 35,2 مليون دينار في عام نتيجة ارتفاع إيرادات التشغيل بنسبة 16,5% لتسجل 91,4 مليون دينار بالرغم من ارتفاع المخصصات بنسبة 16,3% لتسجل 15

بنك الخليج:

حقق نموا متوسطا في صافي أرباحه خلال عام 2015 بنسبة 10% لتسجل 39 مليون دينار (13 فلسا للسهم) حيث لاتزال مخصصات خسائر الائتمان مرتفعة مقارنة مع أرباح البنك

عائد على متوسط حقوق المساهمين نسبته 12,5% بالرغم من انخفاض أرباحه خلال عام 2015 بنسبة 8,9% لتسجل 42,8 مليون دينار (ربحية السهم 30,2 فلسا) نتيجة ارتفاع المخصصات بنسبة 23% إلى 25 مليون دينار، بينما حصل ارتفاع جيد في إجمالي إيرادات التشغيل للبنك بنسبة 10% لتسجل 110,9 ملايين دينار بالتزامن مع النمو الجيد في محفظة التمويل بنسبة 8% خلال عام 2015.

البنك الأهلي الكويتي:

بلغت أرباحه نحو 30,4 مليون دينار (19 فلسا ربحية السهم) بانخفاض نسبته

خلال عام 2015، حيث بلغت أرباحه 76 مليون دينار (أي ما يعادل ربحية سهم 31,2 فلسا بالمقارنة مع 33,8 فلسا لعام 2014 نتيجة الزيادة في رأسمال البنك بنسبة 18%) وبنسبة نمو عن صافي الأرباح المحققة في عام 2014 بلغت 23,3% بالرغم من ارتفاع المخصصات التي جندتها البنك بنسبة 5,8% لتسجل 58,6 مليون دينار، بينما سجلت إيرادات التشغيل نموا ملحوظا بنسبة 11,8% لتسجل 248 مليون دينار مما دفع الأرباح التشغيلية للبنك قبل المخصصات إلى النمو بنسبة 8,8% لتسجل 132,8 مليون دينار.

البنك الأهلي المتحد:

لا يزال البنك يتمتع بأعلى

بنسبة 5,5% إلى 386,5 مليون دينار نتيجة توجهه الإدارة التنفيذية لخفض المصروفات الإدارية حيث استطاعت خفضها بنسبة 8,2% خلال عام 2015 ورفع الكفاءة التشغيلية للبنك (انخفضت نسبة المصروفات إلى الإيرادات Income to Cost Ratio من 51,3% عام 2014 إلى 47,8% عام 2015) ساهمت في نمو الأرباح. أما معدل العائد على حقوق المساهمين فقد بلغ 8,3% لعام 2015 أقل من معدل القطاع الذي بلغ 9,1% والعائد في تحسن مستمر منذ عام 2011.

بنك برقان:

حقق ثالث أعلى صافي الأرباح في القطاع المصرفي

نسبته 6% عن الربع الرابع من عام 2014، أما العائد على معدل حقوق المساهمين فقد بلغ 10,4% أعلى من معدل القطاع الذي سجل 9,1%.

بيت التمويل الكويتي:

بلغ صافي ربح البنك خلال عام 2015 نحو 145,8 مليون دينار (ثاني أعلى ربحية بعد بنك الكويت الوطني) ما يعادل ربحية 31 فلسا للسهم وينسبة نمو ملحوظ عن عام 2014 بلغت 15,3%، وذلك بالرغم من انخفاض مخصصات الائتمان والانخفاض في قيمة الاستثمارات بنسبة 2% لتسجل 174,5 مليون دينار، إلا أن ارتفاع صافي إيرادات التشغيل للبنك (قبل احتساب المخصصات)